

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس قانون الأملاك الوطنية

ج1) أهداف القوانين المتعلقة بتنظيم الملكية التي صدرت خلال الفترة الاستعمارية هي: فرنسة الأراضي الجزائرية بتسهيل انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين، (0.5ن) وتأسيس دومين للدولة الفرنسية بدلا من دومين البايلك بتوسيع نطاق أملاك الدولة الفرنسية. (0.5ن)

ج2) موقف المشرع الجزائري من معايير التفرقة بين الأملاك الوطنية وأملاك الخواص هو أن المشرع الجزائري أخذ بعدة معايير فبالنسبة للأملاك الوطنية العمومية أخذ بكل من معيار عدم قابلية المال العام للتملك بحسب طبيعته (م/3 ق.أ.و) ومعيار تخصيص المال لخدمة الجمهور مباشرة أو بواسطة مرفق عام (م 12 ق.أ.و + م 688 ق.م.ج) (0.5ن) وبالنسبة للأملاك الوطنية الخاصة فأخذ بالمعيار الوظيفي (م/3 ق.أ.و) وأيضا حدها تحديدا سلبيا فكل ما لا يدخل في نطاق الأملاك الوطنية فهو من أملاك الخواص. (0.5ن) "ملاحظة ذكر أرقام المواد غير إلزامي"

ج3) اعتمد المشرع مبدأ الاستبعاد فيما يتعلق بالأملاك الوطنية الخاصة؟ (1ن)

ج4) مدى تطبيق قاعدة عدم جواز التصرف في الأملاك الوطنية العمومية هو:

- لا يمتد تطبيق القاعدة إلى ثمار الأملاك الوطنية العمومية لأن الأصل في الثمار هو التصرف ولا يمكن تخصيصها للاستعمال المباشر أو عن طريق مرفق عام. (1ن)
- القاعدة ليست أبدية فإذا زال التخصيص عن المال وفقد صفته العمومية وعاد للأملاك الوطنية الخاصة جاز التصرف فيه. (1ن)

ج5) إذا تم تبادل عقار تابع للأملاك الخواص مع عقار تابع للأملاك الخاصة للبلدية، فيتم طلب التبادل سواء بمبادرة من صاحب الملك الخاص أو من طرف مصالح البلدية، بحيث يرسل الطلب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي لإصدار قرار التبادل بعد مداوات المجلس الشعبي البلدي، (1ن) الذي يحدد الأجل الذي يتم فيه التبادل وتحرير عقد التبادل الذي يمكن أن يكون توثيقيا أو إداريا، (1ن) كل ذلك مع مراعاة فارق القيمة الناتج عن عملية التبادل، على أن يتحمل صاحب الملك الخاص مصاريف عملية التبادل. (1ن)

ج6) يتكلم نص المادة 33/2 من قانون الأملاك الوطنية المعدل والمتمم عن إجراء التصنيف كطريقة من طرق إدراج المال في الأملاك الوطنية الطبيعية. (1ن)

حسب الفقرة 1 فإنه قرار التصنيف يسبقه كل من التملك و التخصيص و الهيئة بهذا الترتيب حيث يجب أن يكون المال مملوكا ملكية خاصة للدولة سواء بوسائل القانون العام أو الخاص، ثم يجب أن يخصص للنفع العام حتى أن البعض يرى

بأن التخصيص هو الشرط الأساسي لإضفاء الصفة العمومية على المال الخاص للدولة وأن بقية الإجراءات بما فيها قرار التصنيف مكتملة له فقط. وبعد التخصيص يجب تهيئة الملك بإدخال تعديلات عليه إن تطلب الأمر حتى يتناسب مع أهداف النفع العام التي خصص لتحقيقها.(1ن)

حسب الفقرة 2 فإن قرار التصنيف يصدر من طرف الوزير المكلف بالمالية أو الوالي المختص بعد مداولة المجلس الشعبي المعني، مع ملاحظة أنه يعاب على المشرع استعمال عبارة العقد القانوني للتصنيف، لأنه عبارة عن قرار.(1ن)

س7) يشترك الاستعمال العادي والاستعمال غير العادي للأموال الوطنية العمومية في أن كلاهما يتمثل في الاختصاص بجزء من الأملاك العمومية المخصصة للاستعمال الخاص بشكل يحرم الآخرين من استعمال هذا الجزء، وكلاهما مقيد بترخيص، أما الاختلاف بينهما فيكمن في كون الاستعمال العادي يتم فيه استعمال الملك استعمالا مقيدا بغرض محدد أي لا يتعارض مع الغرض الذي خصص له المال العام كالأسواق العمومية، أما الاستعمال غير العادي فيستعمل الملك لغرض يختلف عن الغرض الأصلي للملك العمومي كالترخيص لصاحب محل تجاري بعرض بضاعته على جزء من الرصيف؟(3ن)

س8) في حالة تخصيص عقار تابع للأملاك الخاصة للدولة لفائدة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإنه يقدم طلب معلل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،(1ن) ليصدر وزير المالية قرار الترخيص(1ن) بناء على اقتراح مصلحة أملاك الدولة.(1ن)

س9) الجرد: إجراء الجرد هو إجراء شامل لكل الأملاك سواء عقارية أو منقولة عامة أو خاصة إلا ما استثني بنص خاص كالأشياء القابلة للاستهلاك باستعمالها مرة واحدة وثمان شراء الوحدة بسيط على أن يحدد وزير المالية المبلغ أو الثمن الذي لا يشمل الجرد، كما تستثنى أملاك وزارة الدفاع الوطني من إجراء الجرد نظرا لخصوصية القطاع.(1ن) ويجب على كل المؤسسات مهما كانت طبيعتها (إدارية، تجارية، إقليمية، مركزية...) القيام بالجرد الجزئي من خلال مسك دفتر الجرد بكل الأملاك الموجودة بحوزتها سواء بصفتها مالكة أو مخصصة لها. ويتم الجرد العام بجمع الجرد الجزئي الذي تم على مستوى المؤسسات والهيئات عن طريق مديريات أملاك الدولة على مستوى الولايات تحت إشراف وزير المالية.(1ن) ولا بد من فحص الأشياء التي تم جردها ومعاينة وجودها باستمرار ومراجعة السجلات و تسجيل كل جديد بها حتى يمكن تتبع حركة الملك العمومي وتبيان اتجاهاته سواء استهلك أو نقل أو خصص ... وكل العمليات الواردة عليه بشكل يجعل السلطات المختصة على علم بكل ما يتعلق به أو على الأقل يمكن معرفة وضعيته ومحتواه ومكان وجوده في أي وقت.(1ن)

بالتوفيق للجميع